

– أن يعرف الجودة و ضبط الجودة. – أن يشرح تطور أنظمة الجودة. – أن يعرف توكيد الجودة و يحدد علاقتها بضبط الجودة.

يتدرب المتدرب على جميع الجدارات السابقة. و تعدد المنافسة بين الأفراد لم الشرمكات لم الدول أدى إلى عمل اشتراطات دقيقة في جودة المنتجات، وفيما يلي سوف نتناول جوانب عديدة تتعلق بجودة يقصد بكلمة الجودة ملائمة المنتج للاستعمال في الغرض المخصص له بدرجة ترضي و يختلف مستوى الجودة المناسب للغرض ف مختطف الأحوال فعلى سبيل المثال فإن آنية الزهور الموجودة فحديقة عامة تكون فير مناسبة وملائمة لوضعها فبهو فندق من حيث المظهر الجمالي وترتبط الجودة ارتباطا وثيقا بالمال والوقت إذ كلما ارتفع مستوى الجودة زادت وكلما ارتفع مستوى الجودة كلما تطلب ذلك وقتا أطول للإنتاج وعلى ذلك يجب أن تحدد مستوى الجودة المطلوب والمناسب الذي يرضي المستهلك لأنه لو انخفض مستوى الجودة عن المستوى المناسب فقد يؤدي ذلك إلى إغراض المستهلك و لو ارتفع مسئو الجودة عن المستوى و ليس الهدف من تحقيق الجودة إذن أن نرفع مستوى الجودة إلى أعلى درجاته و إنما الهدف أساسا داعي للنقوش الزخرفية والشكل الجمالي ليذا البلاط الفيشاني حتى لا يزيد السعر عما يراه المستهلك و إذا كنا عرفنا كلمة الجودة أن يكون المنتج مناسباً لاستعماله في الغرض المخصص له بدرجة ترضي المستهلك أما الضبط فيتطلب وجود متطلبات ومتابعة لتحقيق هذه المتطلبات والتدخل لمحاولة و إذا طبقنا مفهوم الضبط ف مجال الجودة فإن الأنشطة والجهود التي يبذلها جميع العاملين و على ذلك يمكن أن نعرف ضبط الجودة بأنه جميع بالمنشأة و التي تتضافر لتحقيق المستويات القياسية المنشودة للجودة. إن الغرض الأساسي لنظام ضبط الجودة هو ضمان الجودة بأقل تمكاليف ممكنة، الوصول لذا الدف بدون المنع أو الإقلال إل أقمي حد ممكن من حدوث الإنتاج المعيب وتوجد خمسة أسس لضبط الجودة ذات أهمية قصوى في منع عيوب الإنتاج وهي؛ تحديد مستويات الجودة المطلوبة (تصميم المنتج): وفي هذه الحالة يجب أولاً تحديد نوع الخواص الموجودة بالمنتج بل يجب تحديد ذلك الأمر إلى أخذ عينات بانتظام من خط الإنتاج وتلعب طريقة سحب العينات تقييم وتحليل الاختلافات بين المواصفات و النتائج الفعلية: وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات الفورية لتصحيح عدم المطابقة للمواصفات ثم معالجة ١٤ – تطور أنظمة ضبط الجودة؛ إذا نظرنا إلى نشأة أنظمة ضبط الجودة عصرنا الحديث نجدها قد بدأت منذ نهاية القرن ومن جهة النظر التاريخية نجد أن التغيرات الجوهرية لأنظمة ضبط الجودة بواسطة العامل: يعتبر هذا النظام الخطوة الأولى في تطور ضبط الجودة حيث كان العامل مسؤولاً عن إنتاج المنتج بأصكمه و لذلك فهو يقوم النهاية بمراجعة ما ينتجه و التجمووته، ضبط الجودة بواسطة رئيس العمال: من التخصصية في الأداء بمعنى أن مكل مجموعة من العمال تقوم بأعمال متشابهة تجمع مع بعضها لإنتاج منتج معين في ظل وجود رئيساً لهؤلاء العمال يراقب جودة أعمالهم. ضبط الجودة عن طريق الفحص: إلى حد كبير مما أدى إلى ضرورة تعيين عمال متفرغين لعملية فحص المنتجات و ضبط – الضبط الإحصائي لجودة الإنتاج؛ ومن هنا نشأت الحاجة إلى نظام آخر لضبط الجودة على مثل هذه الكميات وصولاً إلى هذه المرحلة كان ضبط الجودة ليس إلا مجرد وسيلة لفحص المنتجات فقط وقد كان قاصراً إلى حد كبير على حل ومتابعة مشاكل الإنتاج، ظهر نظام الضبط التصكامل لجودة الإنتاج، عناصر الجودة لمختلف أقسام المصنع لمكي قتع المنتجات على أقصى مستوى اقتصادي هي ضبط جودة التصميم، و ضبط جودة المواد الخام، ي بداية الثمانينات تطور مفهوم الضبط المتكامل لجودة الإنتاج ليصبح إدارة الجودة وتأكيد جودة النظام الذي ينج المنتجات متعددا المفهوم القديم لجودة المنتجات فقط. إن المفهوم الأساسي لمسؤولية جودة المنتجات يقر به الآن على مجال واسع، هي التزام مكل من المنتج والبائع بتقديم أداء، جيد للمنتجات بسعر مناسب لإرضا المستهلك و إذا لم يتحقق لألك فعلى مكل من المنتج والبائع وضع الأمور في نصابها أي تصحيح لأي عيوب أو انحراف عن مستوى و بذلك تشئ هذه الشرصكات أسواقا على مجال واسع و بنمو متزايد مع تقبل منتجاتهم بناء على التزامهم وتعهدهم بجودة هذه المنتجات وصيانها، الشركات تركيزا شديدا على مسؤولية جميع العاملين تجاه الجودة في جميع أنشطة المنشأة مثل التسويق والإنتاج للمنتجات بالعمليات الإنتاجية المتحكم فيها، والتغليف والخزين الجيدين للمنتجات، وبيع المنتجات للمستهلكين ومعرفة انطباعاتهم عن جودة هذه المنتجات بدقة و صكذلك مسؤولية مورديها تجاه جودة توريداتهم على أعلى أسس الجودة أي عدم تحقيق الجودة أو تكاليف ذلك الإخفاق، والآن بدأ مكثير من المنتجين و البائعين في تحمل تمكاليف إخفاقات الجودة بصورة متزايدة، هذا الاتجاه من خلال المساءلة القانونية للمنتجين والبائعين ف المحاكم واعتبارات سلامة المنتجات كنتيجة أولى لمفهوم مسؤولية المنتجين والبائعين تجاه جودة منتجاتهم بتأثيراته الاقتصادية. لم يعد احتياج الشركات الصناعية لرفع جودة المنتجات مطلباً أساسيا ومهما لازدهارها بل لبقائها في السوق في ظل عوامل كثيرة على جميع الأصعدة سواء الداخلي للشركة أو المحلي أو العالمي، من هذه العوامل: وزيادة عدد نماذجها، زيادة التنافس المحلي نظرا لزيادة عدد

الشركات العاملة في نفس نوع لم يقتصر المنافس بين الشركات على الصعيد المحلي فقط بل تعداه إلى الصعيد العالمي ف ظل نظام العولمة واتفاقية الجات التي فتحت الباب على مصراعيه للمنتجات عالية و سعر منافس كملاذ أخير للبقاء والاستمرار في الأسواق. إن لغة المال أي التكاليف هي اللغة المفهومة والتي تفضلها الإدارة العليا لأي منشأة صكميقياس وتعتبر هذه التكلفة فرصة هائلة لتحسين الجودة و زيادة الإنتاجية و تحرير الأرباح، ولا تقتصر تكاليف الجودة على التكاليف الناتجة عن أو السماح أو سوء التعبئة والتغليف والتخزين والتوزيع الذي يؤثر على سلامة المنتج. وتشمل تكاليف الجودة مجالين أساسيين يتضمننا أربعة عناصر لهذه التكاليف. هي التكاليف التي تصرف من البداية لمنع حدوث عيوب أو منتجات معيبة، جودة المنتجات. و الذي يتضمن: - تكاليف الإخفاق الداخلي: هي التكاليف التي تنفق بسبب حدوث عيوب المنتجات أو إنتاج منتجات معيبة داخل الشرمة المصنعة قبل أن تصل هذه المنتجات إل يد المستهلك، أي تكاليف عدم المطابقة للجودة المطلوبة داخليا. - تكاليف الإخفاق الخارجي: هي التكاليف التي تنفق بسبب حدوث عيوب في المنتجات أو إنتاج أي تكاليف عدم المطابقة للجودة المطلوبة خارجيا. مدى الحاجة لتنفيذ ضبط الجودة من خلال زيادة الاهتمام بالمجال الأول وهو تمكالكيف ضبط الجودة اي الترسكيز على مكل من تكالكيف الوقاية أو تكالكيف التقييم اللثين تؤديان إل خفض التكاليف السكلية تتعدد الفوائد التي تحصل عليها الشركات الصناعية من جراء تنفيذ نظام ضبط جودة، فتتحسن ويكون له التأثير الفعال على كل من زيادة الإنتاجية مباشرة الأرباح الغوائد النارجية لضل الجودة: - زيادة حصة الشرة السوق. يمكن تعريف توكيد الجودة على أنها "كافة الأنشطة المخططة والنظامية المطيقة داخل ومن أملة هذه الأنشطة في مجال التصميم تحديد متطلبات معطيات التصميم المتعلقة بالمنتج وفي مجال المشتريات تقييم الموردين لضمان مطابقة وفي مجال العمليات الإنتاجية ضمان تنفيذ هذه توهر توصيد الجودة اللقة ي قدرة الشرسكة على الوفاء متطلبات الجودة على المستوى الداخلي أي فإن توكيد الجودة قد لا يوفر الثقة وهناك علاقة و ارتباط وثيقتان بين أسلوب ضبط الجودة و أسلوب توصيد الجودة، فبيئما يضمن